(ص ٣٥) علما بأن مساحة فلسطين المحتلة ٢٠٫٣ مليون دونم . « ولا تزيد الملكيات الخاصة لكل من العرب واليهود عن ١٠٥ ملايين دونم » (ص ٣٥) اي بما يزيد على اربعة اضعاف مساحة كل فلسطين المحتل منها وغير المحتل . واذا كانت مساحة فلسطين المحتلة ٢٠٫٣ مليون والمملوك منها للدولة ١٦٫٩ مليون دونم كما تقول الكاتبة فان الشيء الطبيعي ان يكون المتبقي للمواطنين العرب واليهود هو الفارق بينهما اي ٣٫٤ مليون دونم وبالرقم الذي اعطته الكاتبة تكون قد ضاعفت المساحة اكثر من ٣٠ مرة . وكنا نتمنى ان يكون الرقم الخطأ نتيجة لاختلاف موقع الفاصلة او اختلافها ولكن لا اثر لاي شبه بين الرقم ٣٫٤ ورقم ١٠٥ . وكذلك فان الكاتبة قد الحقت تعبير « ملايين » بـ ١٠٥ مما يؤكد ان الجملة سليمة لغويا وان حرفا ما لم يسقط . لا بأس فما دامت فنان قد تحدثت عن (استهلاك) اراض اي الموت فان الموت يعني ايضا الحياة ، ومن يموت يولد ايضا. ولكن الفارق اكبر من ان يحتمل انه ١٠١٫٦ مليون دونم .

وفي الجدول غير المعنون الموجود على (ص ٣٦) عن الفرق بين سعر محصول الدونم العربي والدونم اليهودي من بين خمسة ارقام ذكرتها هنالك اخطاء بالطرح في اربعة منها ، حيث دورت ٣ ارقام ، وهو امر لا يجوز عند عرض الاحصاءات ، ولكن الرقم الفاضح الذي يترك أثرا كثيرا عند حساب القيمة حيث ذكرت الكاتبة ان الفرق بين سعر المحصولين اليهودي والعربي في الدونم الواحد هو ٢٩٥ ليرة بينما الطرح الصحيح للارقام التي ذكرتها يعطي فرقا بقيمة ٣٩٤٫٩٧ ليرة اسرائيلية . (٤٩٧٫٧ سعر محصول الدونم اليهودي ١٠٢٫٧٣ للدونم العربي) .

وتحت عنوان المحاصيل الزراعية في صفحة ٣٧ تقول الكاتبة « ان سعر الانتاج اليهودي للطن زاد عن سعر الانتاج العربي بـ ٣٧ ليرة اسرائيلية عام ٥٠/٤٩ و ١٥٧٢ ليرة اسرائيلية عام ٦٨/٦٧ (ص ٣٧) وبمراجعة ارقام الجدول الموجود على صفحة ٣٨ ، اتضح ان رقم ٥٠/٤٩ صحيح ويبلغ ٣٧ فعلا . ولكن رقم عام ٦٨/٦٧ حوله الملاحظات التالية : (١) سعر الطن الواحد العربي (٣٣٥٤) وسعر الطن الواحد اليهودي (٢٨٨١) اي ان الطن العربي يزيد على الطن اليهودي بـ (٤٧٣) ليرة . (٢) الرقم الذي ذكرته على صفحة ٣٧ وهو ١٥٧٢ يقابله في الجدول رقم ١٥٢٧ . (٣) الارقام الثلاثة لا تمت بصلة لبعضها بعض على الاطلاق .

وفي الصفحة ٤٣ تقول الكاتبة بشأن الضفة الغربية بلغ مجموع المساحة المزروعة عام ١٩٥٢ (١٫٧٤٣٫٦٦٨ دونما) انخفضت الى ١٫٥٤٨٫٢٥٤ دونما عام ١٩٥٧ . ولكن الكاتبة تقول ان المساحة عام ٥٢ هي (١٫٧٦٠٫٧٠٣) (ص ٢٦) . وان المساحة عام ٥٧ هي (١٫٥٤٧٫٦٣٥) (ص ٢٧) ، فأي ارقام علينا ان نعتمد ، ولكن لا بأس هذه المرة فالفرق هو في حدود ١٧٫٠٣٥ دونما فقط .

وتحت عنوان الفاكهة تتحدث الكاتبة عن ان « **مجموع المساحة المزروعة عام ٥٢ كان (٦٧٫٣٣٩) دونما اي (٧٫٣٪) من مجموع المساحة المزروعة وفي عام ١٩٥٧ انخفضت المساحة الى (١٠٦٫٠٢٧) دونما ٦٫٨٪ من مجموع المساحة المزروعة** » (ص ٤٣) المطلوب هنا فقط حذف « انخفضت » ووضع « زادت » مكانها لان ١٠٦٫٠٢٧ اكثر من ٦٧٫٣٣٩ .

وفي صفحة ٤٤ تعطينا الانسة العامري مساحة جديدة للضفة الغربية فهي عندما تقول تحت عنوان التبغ ان المساحة المزروعة عام ٥٢ تبلغ ٤١٩٦ دونما أي ٢ ٪ من مجموع المساحة المزروعة ولو افترضنا ان النسبة صحيحة فمساحة الاراضي المزروعة في الضفة الغربية يجب ان تبلغ اذن (٢٠٩٫٨٠٠) دونم فقط بينما تذكر الانسة العامري ان المساحة هي ١٫٧٤٣٫٦٦٨ دونما وبهذه الطريقة تكون الانسة قد ضيعت ١٫٥٣٣٫٨٦٨ دونما . ولكن اذا كانت ٤١٩٦ دونما تساوي عند فنان ٢٪ فبعد ثلاثة اسطر فان ٤٧٥٢ لا تبلغ سوى ٣٠٫٠٪ فقط .

وفي الجدول المنشور على صفحة ٤٤ فان مجموع نسبة الاراضي المزروعة من (الاراضي المزروعة) على ضوء بيانات فنان العامري تبلغ ١٠١٫١٪ عام ٥٢ ، ونسبة الاراضي المزروعة من الاراضي المزروعة عام ٥٧ هي ٩٩٫٨٥٪ وليس ١٠٠٪ ، ويتكرر الخطأ نفسه على الصفحة ٤٦ حيث ان مجموع احد الجداول هو ٩٥ ٪ وليس ١٠٠ ٪ ،